الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

الجمعية العامة
البند 2

A/139/2-P.2
12 أيلول/ سبتمبر 2018

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد الأورغواي

في 10 أيلول/ سبتمبر 2018، تلقى الأمين العام من أمين الشعبة البرلمانية الدولية للأورغواي طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ139 بعنوان:

"مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات"

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 139 مرفقاً نص الرسالة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التوضيحية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 139 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد الأورغواي يوم الاثنين 15 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/139/2-P.2

ملحق 1

الأصل: الإسبانية

المراسلة الموجهة إلى الأمين العام من قبل

أمين الشعبة البرلمانية الدولية للأورغواي

مونتيفيديو،11 أيلول/ سبتمبر، 2018

عزيزي السيد الأمين العام،

وفقاً للقواعد ذات الصلة في الاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما القاعدة 1 (الفقرة 11) من لوائح الجمعية العامة، ترغب الشعبة البرلمانية الدولية للأرغواي في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 139، التي سَتُعقد في جنيف من 14 إلى 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، بعنوان:

" مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات"

تجدون طيه مذكرة توضيحية تؤكد على أهمية الموضوع، وكذلك مشروع القرار دعماً لهذا الطلب.

يرجى التكرم بتعميم هذه الوثائق على أعضاء منظمتنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع) أوسكار بيوكينيلا

أمين

الشعبة البرلمانية الدولية للأورغواي

A/139/2-P.2

ملحق 2

الأصل: الإسبانية

مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات

مذكرة توضيحية قدمها وفد الأوروغواي

ترغب شعبة أوروغواي في الاتحاد البرلماني الدولي في اقتراح إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان: "*مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات*" للأسباب التالية.

إذ ندرك أن وجود إطار قانوني متعدد الأطراف، مناسب، متكيف وفعّال هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق نزع السلاح بشكل كامل وشامل في ظل نظام دولي صارم، ونلاحظ بارتياح أنه في 7 تموز / يوليو 2017، اعتمدت الأمم المتحدة معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم التوقيع عليها من قبل أكثر من 50 دولة في اليوم الذي افتتحت فيه للتوقيع، والتي ستدخل حيز التنفيذ بعد تصديق 50 دولة عليها. وهذا من شأنه أن يجعل هذه المعاهدة منعطفاً هاماً لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره وأداة رئيسية للسلم والأمن الدوليين. تلزم هذه المعاهدة الدول الأطراف بجملة أمور منها عدم تطوير، أو اختبار، أو إنتاج، أو تصنيع، أو امتلاك، أو تخزين الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تحظر، من بين أمور أخرى، نقل الأسلحة النووية.

بالإضافة إلى ما تقدم، تم منح جائزة نوبل للسلام في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 إلى الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية (ICAN)، وهي منظمة تسترعي الانتباه إلى العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية، والجهود الرامية إلى حظر السيطرة على استخدامها على أساس المعاهدات الدولية.

يجب أن نحثّ البلدان التي تمتلك أسلحة نووية على الدخول في مفاوضات متعمقة تؤدي إلى القضاء التدريجي والمتوازن والخاضع للإشراف على آلاف الأسلحة النووية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

ونشير إلى القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 120 للاتحاد البرلماني الدولي في أديس أبابا (10 نيسان / أبريل 2009) والذي "يدعو جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى إجراء تخفيضات أعمق وأسرع ولا رجعة فيها لجميع أنواع الأسلحة النووية"؛ و "يحثُّ جميع الدول على مضاعفة جهودها لمنع ومكافحة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وفقاً للقانون الدولي".

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء خطر الإرهاب ومخاطر حصول الأطراف غير الحكومية على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية النووية ووسائل إيصالها أو تطويرها أو الاتجار بها. إن الوجود المتزايد لهذه الجماعات وصلتها الوثيقة بأسلحة الدمار الشامل يؤكد الخطر الذي ينطوي عليه استخدامها من قبل هذه الجهات.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نودُّ أن نؤكد على أهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) كأداة أولى للقانون الدولي بشأن حظر الأسلحة النووية. والمعاهدة، وإن لم تذكر ذلك صراحة، تنشأ منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي قدمت ولا تزال تقدم إسهاماً قيّماً في السلم والأمن الدوليين لأكثر من نصف قرن. وبالمثل، تسلط الضوء على أن الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو لها الحق في استخدام – وفقاً لأحكام هذا الصك – الطاقة النووية لأغراض محددة وبطرق محددة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن التوقعات مرتفعة على المستوى الدولي، حيث سيتم تذكّر عام 2018 للتقدم التاريخي المحرز في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يهدف إلى نزع السلاح النووي الكامل لشبه الجزيرة. والذي يفتح مجالاً جديداً للعمل هنا، لكي يستخدم الاتحاد البرلماني الدولي مساعيه الحميدة لصالح السلام.

للأسباب الموضحة أعلاه، تطلب شعبة أوروغواي لدى الاتحاد البرلماني الدولي إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة الـ139.

A/139/2-P.2

ملحق 3

الأصل: الإسبانية

مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات

مشروع قرار مقدم من وفد الأوروغواي

إن الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تضع في اعتبارها* القرارات التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي والرامية إلى تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وهي: *الحظر الشامل لاختبار الأسلحة النووية ووقف جميع تجارب الأسلحة النووية الحالية* الذي اعتمده المؤتمر البرلماني الدولي الـ 94 (بوخارست، تشرين الأول/ أكتوبر 1995)؛ *اتخاذ إجراء برلماني لتشجيع جميع البلدان على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تحظر جميع التجارب النووية، وتشجيع اتخاذ تدابير عدم الانتشار النووي العالمية وغير التمييزية والعمل من أجل القضاء في نهاية المطاف على جميع الأسلحة النووية* والذي اعتمده المؤتمر البرلماني الدولي 101 (بروكسل، نيسان/ أبريل 1999)؛ *أهمية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ النووية، الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك منع الإرهابيين من استخدامها*، والذي اعتمده المؤتمر البرلماني الدولي 108 (سانتياغو دي شيلي، نيسان / أبريل 2003)؛ *دور البرلمانات في تعزيز الأنظمة المتعددة الأطراف من أجل عدم انتشار الأسلحة ونزعها، في ضوء التحديات الأمنية الجديدة*، والذي اعتمدته الجمعية العامة الـ111 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، سبتمبر / أيلول 2004)؛ *إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تجربتها في مجال الأسلحة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي*، والذي اعتمدته الجمعية العامة الـ115 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، أكتوبر / تشرين الأول 2006)؛ *تعزيز عدم انتشار ونزع السلاح النووي، وضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ: دور البرلمانات*، والذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 120 للاتحاد البرلماني الدولي (أديس أبابا، نيسان / أبريل 2009)؛ نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات، الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، آذار/ مارس 2014)،

(2) *وإذ تضع في اعتبارها أيضاً* أن الاتحاد البرلماني الدولي يعتمد هذه القرارات بأجمعها كأسمى تعبير عن الأهداف والمقاصد الدائمة للمنظمة،

(3) *وإذ تدرك* أن العمل البرلماني ينبغي أن يترجم إلى وسيلة لتمثيل إرادة الشعب في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي،

(4) *ومقتنعةً اقتناعاً راسخاً* بأن نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه إلا بالتوازي مع عدم الانتشار وأن التوقع في القرن الحادي والعشرين هو التقدم نحو مراقبة دولية صارمة وفعالة يدعمها المواطنون والممثلة ببرلماناتنا،

(5) *وإذ تؤكد* أن الأطر القانونية المتعددة الأطراف الملائمة، المكيفة والفعالة تمثل السبيل الوحيد الممكن لتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل في امتثال صارم للإطار الدولي،

(6) *إذ تشير* إلى قرار مجلس الأمن رقم 1540 (2004) باعتباره الصك الرئيس الملزم قانوناً الذي يغطي الأنواع الثلاثة من أسلحة الدمار الشامل،

(7) *وإذ تشير أيضاً* إلى أهمية معاهدة تلاتيلولكو بوصفها أول صك من صكوك القانون الدولي المتعلقة بحظر الأسلحة النووية، التي تنشئ في الواقع منطقة خالية من الأسلحة النووية، ما يسهم إسهاما أساسياً في السلم والأمن،

(8) *وإذ تشير أيضاً* إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 7 تموز / يوليو 2017، والتي تدخل حيز النفاذ بعد تصديق 50 دولة عليها،

(9) *وإذ ترى* أن التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية له أهمية قصوى في تعزيز السلم والأمن الدوليين،

(10) *وإذ ترى أيضاً* أن انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين،

(11) وإذ يساورها قلق بالغ لتهديد الإرهاب وخطر حصول الأطراف غير الحكومية على الأسلحة النووية، أو نقلها، أو تطويرها، أو استخدامها أو وسائل إيصالها في إطار الوجود المتزايد باستمرار لهذه الجماعات وصلتها الوثيقة بأسلحة الدمار الشامل يؤكد الخطر المرتبط باستخدامها من قبل تلك الجهات،

(12) *وإذ تلاحظ* أن فرض ضوابط على انتشار الأسلحة النووية سيتطلب تعاوناً أكبر بين الدول؛ وقف الاتجار غير المشروع في الأسلحة النووية ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة؛ وزيادة التنسيق على المستويات الوطنية، دون الإقليمية، الإقليمية والدولية بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لهذا التحدي الخطير والتهديد للسلم والأمن الدوليين،

(13) *وإذ تدرك* أن شبكة الاتفاقات والمعاهدات المتصلة بنزع السلاح ينبغي أن تكون عالمية مع نظام قوي من الضمانات يساعد على التصدي بفعالية للأخطار التي يفرضها الانتشار،

(14) *وإذ تعترف*، كبرلمانيين، بأن المواطنين هم مصدر تمثيلنا، وتؤكد على تفوقهم في زيادة الوعي العام، وهو شرط أساس للتعاون والمشاركة في عملية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره،

1. *تعرب* عن قلقها إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي؛

2. *تطالب* البرلمانات بمضاعفة جهودها فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها الاتحاد البرلماني الدولي؛

3. *تدعو* الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 7 تموز / يوليو 2017 إلى القيام بذلك؛

4. *تشجع* جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتثال الكامل لجميع جوانب التزاماتها واحترام التزاماتها فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة، نزع السلاح وعدم الانتشار؛

5. *تحثُّ* الدول على اتخاذ التدابير المناسبة على المستوى الوطني وفقاً لسلطاتها وقوانينها الوطنية، وبما يتفق مع القانون الدولي، من أجل تعزيز ضوابط التصدير، والتحكم في الوصول إلى نقل التكنولوجيا غير الملموسة والمعلومات التي يمكن استخدامها لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصال، ومنع تمويل انتشار الأسلحة ونقلها وحماية المواد الحساسة؛

6. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كوسيلة فعالة لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، مع إعطاء الأولوية المطلقة لتوطيد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ إن إنشاء هذه المناطق سيكون دليلاً واضحاً على التزام الدول في المنطقة بنزع السلاح؛

7. *تدعو* المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

139th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 14-18.10.2018

Assembly
Item 2

A/139/2-P.2
12 September 2018

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 139th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Uruguay

On 10 September 2018, the Secretary General received from the Secretary of the Uruguayan Inter-Parliamentary Group a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 139th Assembly of an emergency item entitled:

"Redoubling efforts to end the proliferation of nuclear weapons: The role of parliaments".

Delegates to the 139th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 139th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Uruguay on Monday, 15 October 2018.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY THE SECRETARY OF THE INTER-PARLIAMENTARY GROUP OF URUGUAY

Montevideo, 11 September 2018

Dear Mr. Secretary General,

In accordance with the relevant Rules of the IPU, in particular Rule 11.1 of the Rules of the Assembly, the Uruguayan Inter-Parliamentary Group wishes to request the inclusion of an emergency item in the agenda of the 139th Assembly, which will be held in Geneva, Switzerland, from 14 to 18 October 2018, entitled:

"Redoubling efforts to end the proliferation of nuclear weapons: The role of parliaments".

Please find attached an explanatory memorandum stressing the importance of the topic, as well as a draft resolution in support of this request.

I kindly request that you circulate these documents to the Members of our Organization.

Yours sincerely,

(Signed) Oscar PIQUINELA
Secretary
Inter-Parliamentary Group of Uruguay

A/139/2-P.2
ANNEX II
Original: Spanish

REDOUBLING EFFORTS TO END THE PROLIFERATION OF NUCLEAR WEAPONS: THE ROLE OF PARLIAMENTS

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Uruguay

The Uruguayan Group to the Inter-Parliamentary Union wishes to propose the inclusion of an emergency item in the agenda of the 139th IPU Assembly entitled *Redoubling efforts to end the proliferation of nuclear weapons: The role of parliaments* for the following reasons.

Realizing that an appropriate, adapted and effective multilateral legal framework is the only possible way to achieve full and comprehensive disarmament under a strict international system, we note with satisfaction that on 7 July 2017, the United Nations adopted the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, which was signed by over 50 States on the day on which it was opened up for signature and which will enter into force upon its ratification by 50 States. This would make this treaty a milestone for nuclear disarmament and non-proliferation and a key instrument for peace and international security. This treaty commits States parties to inter alia not develop, test, produce, manufacture, possess or stockpile nuclear weapons. At the same time, it prohibits, among other things, the transfer of nuclear weapons.

In addition to the foregoing, the Nobel Peace Prize was awarded in October 2017 to the International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), an organization that draws attention to the potentially catastrophic humanitarian consequences of using nuclear weapons, and to efforts aimed at prohibiting and controlling their use based on international treaties.

We must urge countries that possess nuclear weapons to engage in in-depth negotiations leading to a gradual, balanced and supervised elimination of the thousands of nuclear weapons scattered throughout the world.

We recall the resolution adopted by the 120th IPU Assembly in Addis Ababa (10 April 2009) that "calls on all nuclear-armed States to make deeper, faster and irreversible cuts to all types of nuclear weapons"; and "urges all States to redouble their efforts to prevent and combat the proliferation of nuclear and other weapons of mass destruction in accordance with international law".

We express deep concern over the threat of terrorism and the risk that non-State actors acquire, develop, traffic in or use nuclear chemical and biological weapons and their means of delivery. The ever increasing presence of these groups and their close link to weapons of mass destruction underscore the danger involved in their use by these actors.

With this in mind, we wish to underscore the importance of the Treaty for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean (Tlatelolco Treaty) as a first instrument of international law on the prohibition of nuclear weapons. The Treaty, albeit not making explicit mention of it, establishes in practice a nuclear-weapon-free zone, which has made and continues to make a valuable contribution to peace and international security for over half a century. Similarly, it highlights that the States parties to the Tlatelolco Treaty are entitled to use – pursuant to the provisions of this instrument – nuclear energy for specific purposes and in specific ways with a view to their socioeconomic development.

Expectations are high at the international level, since 2018 will be remembered for the historic progress made on the Korean Peninsula through dialogue between the Republic of Korea and the Democratic People's Republic of Korea, aimed at the complete denuclearization of the Peninsula. A new area of action opens up here for the IPU to use its good offices in the interest of peace.

For the reasons explained above, the Uruguayan IPU Group requests the inclusion of this item in the agenda of the 139th Assembly.

REDOUBLING EFFORTS TO END THE PROLIFERATION OF NUCLEAR WEAPONS: THE ROLE OF PARLIAMENTS

Draft resolution submitted by the delegation of URUGUAY

The 139th Assembly of the Inter–Parliamentary Union,

(1) *Mindful of* the resolutions adopted by the Inter-Parliamentary Union aimed at promoting the non-proliferation of nuclear weapons and disarmament, namely: *To comprehensively ban nuclear weapons testing and halt all present nuclear weapons tests* adopted by the 94th Inter-Parliamentary Conference (Bucharest, October 1995); *Parliamentary action to encourage all countries to sign and ratify the Comprehensive Test Ban Treaty prohibiting all nuclear testing, to encourage universal and non-discriminatory nuclear non-proliferation measures and to work towards the eventual elimination of all nuclear weapons* adopted by the 101st Inter-Parliamentary Conference (Brussels, April 1999); *Importance of the non-proliferation of nuclear, chemical and biological weapons of mass destruction and of missiles, including the prevention of their use by terrorists* adopted by the 108th Inter-Parliamentary Conference (Santiago de Chile, April 2003); *The role of parliaments in strengthening multilateral regimes for non-proliferation of weapons and for disarmament, in the light of new security challenges* adopted by the 111th IPU Assembly (Geneva, September 2004); *The announcement by the Democratic People's Republic of Korea of its nuclear weapons test and the strengthening of the nuclear non-proliferation regime* adopted by the 115th IPU Assembly (Geneva, October 2006); *Advancing nuclear non-proliferation and disarmament, and securing the entry into force of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty: The role of parliaments* adopted by the 120th IPU Assembly (Addis Ababa, April 2009); and *Towards a nuclear-weapon-free world: The contribution of parliaments*, adopted by the 130th IPU Assembly (Geneva, March 2014),

(2) *Also mindful* of the fact that the Inter-Parliamentary Union adopts these resolutions as a whole as a supreme expression of the permanent goals and purposes of the Organization,

(3) *Aware* that parliamentary action should translate into a vehicle for representing the will of the people in promoting nuclear non-proliferation and disarmament,

(4) *Firmly convinced* that nuclear disarmament can only be achieved in tandem with non-proliferation and that the expectation in the 21st century is to advance towards strict and effective international control supported by the citizens represented by our parliaments,

(5) *Affirming* that appropriate, adapted and effective multilateral legal frameworks represent the only possible way to achieve comprehensive and complete disarmament in strict compliance with the international framework,

(6) *Recalling* UN Security Council resolution 1540 (2004) as the principal legally binding instrument covering the three types of weapons of mass destruction,

(7) *Also recalling* the importance of the Tlatelolco Treaty as the first instrument of international law on the prohibition of nuclear weapons, which in practice establishes a nuclear-weapon-free zone, thus making an essential contribution to peace and security,

(8) *Further recalling* the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, adopted by the United Nations on 7 July 2017, which will enter into force upon its ratification by 50 States,

(9) *Considering* that the full and effective implementation of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons is of paramount importance to the promotion of world peace and security,

(10) *Also considering* that the proliferation of nuclear weapons and their means of delivery pose a threat to international peace and security,

(11) *Deeply concerned* by the threat of terrorism and the risk that non-State actors acquire, traffic in, develop or use nuclear weapons or their means of delivery as the ever-increasing presence of these groups and their close link to weapons of mass destruction underscore the danger associated with their use by these actors,

(12) *Noting* that imposing controls on the proliferation of nuclear weapons will require greater cooperation among States; halting the illicit traffic in nuclear weapons, their means of delivery and related materials; and heightened coordination at the national, sub-regional, regional and international levels with the aim of strengthening the global response to this serious challenge and threat to peace and international security,

(13) *Realizing* that the network of disarmament-related agreements and treaties should be made universal with a robust system of safeguards that would help effectively address the dangers posed by proliferation,

(14) *Recognizing*, as parliamentarians, the citizens as the source of our representation, and *underscoring* their pre-eminence in raising public awareness, a prerequisite for cooperation and participation in the process of achieving nuclear disarmament and non-proliferation,

1. *Expresses its concern* with the slow pace of nuclear disarmament;

2. *Calls on* parliaments to redouble their efforts regarding the actions taken by the Inter-Parliamentary Union;

3. *Invites* States that have not already done so to sign and ratify the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons adopted by the United Nations on 7 July 2017;

4. *Encourages* all UN Member States to fully comply with all aspects of their obligations and respect their commitments regarding weapons control, disarmament and non-proliferation;

5. *Urges* States to take appropriate measures at the national level in accordance with their authorities and national laws, and in conformity with international law, to strengthen export controls, control access to intangible technology transfers and information that can be used for weapons of mass destruction and their means of delivery, block the financing of proliferation and transport of weapons and protect sensitive materials;

6. *Invites* the Inter-Parliamentary Union to promote the creation of nuclear-weapon-free zones throughout the world as an effective means of achieving the total elimination of nuclear weapons, giving absolute priority to consolidating peace and security both at the regional and international levels; the establishment of such zones would be a clear demonstration of the commitment of the States in the region to disarmament;

7. *Calls on* the international community to make every effort to realize the goal of nuclear disarmament.